

السفير ناصر كامل سكرتير عام الاتحاد من أجل المتوسط لـ «الأهرام»:

مصر تستعد لـ «قمة الأرض» باجتماع وزاري يوليو المقبل

■ أجرى الحوار

باسل يسرى

يُعد البحر الأبيض المتوسط أحد أهم مناطق التنمية الصناعية

وأكثر طرق الشحن ازحاماً في العالم، ومن

هنا تنشأ التحديات الجديدة الناجمة عن

تغير المناخ، بما في ذلك موجات الحرارة

والجفاف الشديد وزيادة وتيرة

وتكرار الأحداث المناخية غير المعتادة وارتفاع

منسوب مياه البحر، ولأن البحر المتوسط تحيط

به ثلاث قارات هي: إفريقيا وآسيا وأوروبا،

فقد أدى التغير المناخي المتسارع على مدى

العقود الماضية إلى تفاقم المشكلات البيئية الحالية،

حيث تشير التغيرات الحالية والسحابية

المستقبلية إلى وجود مخاطر كبيرة وتأثيرات

متردية، ومن هنا تأتي أهمية

استضافة القاهرة مؤتمراً وزارياً في يوليو المقبل

بمحور وزراء افتتاحية وأربعين دولة لمناقشة

تغير المناخ، والبيئة من منظورها الشامل.

كما يناقش المؤتمر الوزاري قبيل عقد قمة الأرض في اسكتلندا

نهاية العام الحالي. الأهرام التقت السفير

ناصر كامل سكرتير عام الاتحاد من أجل المتوسط

المختلماً للمؤتمر - المتعرف منه على رؤية الاتحاد في المنفذ

والقضايا التي تهم دول جنوب المتوسط. - وإلى الحوار

ما أهمية الاجتماع الوزاري في القاهرة خاصة أن قمة الأرض القادمة ستناقش ذات الموضوعات؟

يكسب الاجتماع أهمية لسببين رئيسيين الأول هو الوضع في حوض البحر الأبيض المتوسط من منظور تغير المناخ لأنه من أكثر مناطق الإحسان إلى وجود مخاطر تتعلق بارتفاع منسوب مياه البحر، حيث تشير الأبحاث التي أجريتها إلى أن سبع مدن متوسطية ستتغير مظهرها تغير المناخ من ضمن أكثر ٢٠ مدينة ساحلية في العالم ومن ضمنها من في مصر وتونس والمغرب وإيطاليا، فضلاً عن أن الظواهر المناخية الحادة التي نشهدها، من جفاف ممتد ثم سيول عنيفة ستؤدي إلى انخفاض موارد المياه؛ ومن ثم فإن هذا الاجتماع الذي ستستضيفه مصر والذي يأتي في إطار رؤيتها الإقليمية في هذا المجال وتركيز الرئيس عبدالفتاح السيسي على عنصر الاستدامة وخطط التنمية الوطنية، واهتمامه الشديد بقضايا المياه سواء بعدها الجيوستراتيجي أو البيئي والعلمي سيكون فرصة لوضع تصور إقليمي لسياسات ما يسمى التكيف، والتخفيف في حد ذاته الظاهرة من منظور إقليمي مع الذهاب بهذا الموقف الجماعي وبيروية إقليمية موحدة أمام رؤساء العالم.

هل قرارات الاتحاد من أجل المتوسط الإلزامية على الدول الأعضاء؟

ليست الإلزامية، لكن التوصل لها لا يأتي إلا بالاتفاق، وبالإمالة يوجد التزام أدبي وسياسي لتنفيذ ما يصدر عن اجتماعاتنا

الوزارية لأننا نتجه من هذا الإقرار بالإجماع وهذا في حد ذاته ضمان أن سير الدول

في تطبيق ما تم التوافق عليه.

ما هي نقاط التوافق بين اتفاقية باريس للمناخ والمؤتمر الوزاري

القائم في مصر؟

الاتفاقية هي الإطار الذي يمثل توافق المجتمع الدولي على ما يجب اتخاذه

من إجراءات لمواجهة هذه الظاهرة، وهذا جانب متعدد فيما يتصل بخفض معدل الانبعاثات بشكل ملموس وبنسب محددة،

مقابل ضخ رؤوس أموال واستثمارات تمكن الدول متوسطة ومحدودة الدخل

من أن تخرج في هذه الرؤية الهادفة لصاحب المجتمع المبصر من الآثار السلبية والضارة لهذه الظاهرة.

وتجتمع الدول الأطراف في الاتفاقية كل عام لبحث ما تم تحقيقه، وما يمكن القيام به بشكل جماعي، وكما سبق أن أشرت

فإن الاتحاد الذي يضم مجموعة من الدول بمستويات متفاوتة من التنمية تحت مظلة واحدة يمكنه أن يساهم في التوصل لتعامات

تكون أفضل يمكن توفير الأرقام الاعتماد عليها، وهو ما نتطلع إلى أن يتم تحقيقه خلال الاجتماع الوزاري القادم.

وإذا ما ربطنا الاجتماع القادم بالتوجه الأوروبي نحو ما يسمى «العهد الأخضر الجديد» وتحملت دول الاتحاد الأوروبي مسؤولية

توجيه الاستثمارات المناخية للمبني بها لدول جنوب المتوسط لتعمل كل الاتحاد ضمن منظومة موحدة تخدم ذات الأهداف للوصول إلى صفر انبعاثات في العام ٢٠٥٠ - فإن الاتحاد يكون بذلك يساهم، باعتباره إطاراً للتعاون الإقليمي، في تنفيذ التعهدات المنصوص عليها في الاتفاقية.

كيف يمكن مصر أن تكون من المستفيدين من هذا التوجه الأوروبي؟

مصر تقوم بمجهود ضخم لحماية الشواطئ المصرية من ارتفاع منسوب مياه البحر المتوسط، من خلال المشاريع الضخمة على ساحلها التي تكون في مأمن من هذا الارتفاع القادم لا محالة، كما أن لديها برنامجاً طموحاً لتحويل السيارات من الوقود إلى الغاز وإدخال السيارات الكهربائية، وهو ما يؤكد صحة رؤية

القيادة السياسية، وبرايتها الجيدة بالآثار المحتملة لهذه الظاهرة وسعيها لتقليل الانبعاثات الكربونية على أراضيها. وهي كلها

العوامل تجعل مصر في طليعة الدول التي يمكن أن تستفيد من الاستثمارات الناتجة في إطار هذا التوجه الأوروبي.

من يعول الاتحاد من أجل المتوسط؟

التمول يأتي من مساهمات الدول الأعضاء، وهي طوعية، كما يحصل الاتحاد على تمويل إضافي من المؤسسة الأوروبية. وفي السنوات القليلة الماضية ونتيجة لخبرته في عدد من الأنشطة التي

أترت العديد من وكالات التنمية أهميتها، قررت هذه الوكالات تضح تمويلها إضافياً لمشروعات معينة، مثل وكالة التنمية الألمانية

التي لها إسهام كبير جداً خاصة فيما يتصل بملف الاندماج والتكامل الاقتصادي وخلق الوظائف، كما تسهم وكالة التنمية

السويدية في أنشطة متعلقة بمجال تغير المناخ والبيئة والاقتصاد الأزرق، بالإضافة إلى عدد من الوكالات التي تساهم في دعم حقوق المرأة وتمكينها في سوق العمل، خاصة أن الدراسات لدينا تشير

إلى أن ٢٠٪ فقط من جنوب المتوسط منخرط في سوق العمل.

على ماذا ترتكزون في ملف تمكين المرأة؟

اتفقت الدول الأعضاء على ٢٠ معياراً تم إقرارها منذ عام ٢٠٠٠ لتساعد كل دولة في معرفة أين تقع فيما يتصل بتبني المرأة في سوق

الطبيعي في مجتمعها واستقدم كل دولة تقريراً فيما يتصل بتطبيقها لهذه المعايير، وبناءً عليها نستصدر

توصيات للدول ونقدم دراسات لكيفية معالجة أوجه القصور إن وجدت ولدينا

بعض المشروعات التي نرفع من خلالها قدرات رائدات الأعمال ونضقل مهارات النساء، فيما يتصل بتبني المرأة الرقمية

وفي بعض الأحيان نمنع الدعم التقني لبعض المشروعات لتكون نموذجاً في

مجال المشروعات الاقتصادية للمرأة. ومن الأهمية بمكان أن تشير إلى أن الحكومة

عاباً مرسى رئيسية المجلس القومي للمرأة من أكبر الداعمين لأنشطة الاتحاد من أجل المتوسط في هذا المجال.

ما الوضع القانوني لكل من ليبيا وسوريا داخل الاتحاد؟

بالنسبة لدولة ليبيا فلديها صفة المراقب، وهو ما يؤهلها لأن تكون مطلة على كل ما تقوم به المنظمة من أنشطة دون تضمينها في مشروعات في الوقت الحالي، لكن مع التطورات السياسية الإيجابية التي يشهدها الوضع هناك، يمكن أن تأخذ وضعها الطبيعي الكامل من خلال تحويلها من مراقب إلى دولة كاملة العضوية. أما سوريا فقد

اخترت بعض أزماتها منذ بدء الاضطرابات الداخلية لديها أن تجمد عضويتها بالاتحاد، وهو الوضع القائم حتى الآن.

ما هي استراتيجيات الاتحاد فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي بعد ما أصبحت الأسواق الأوروبية

وهياكلها التقديرية بنوع من الانكماش نتيجة تفتش حادثة كورونفا في العالم.

نعمل حالياً على تدارك تداعيات الجائحة، والتي ثبتت معها هشاشة نموذج العولمة بإمكانيات الإنتاج على يد عدد

الأجيال، فضلاً عن الأثر البيئي الناتج عن حركة السفن التي تلوث بدورها البحار والمحيطات بخلاف كلفة الاستثمار نفسها، وهي كلها عوامل رئيسية يجب على الجانب الأوروبي أخذها في

الحسبان خلال المرحلة القادمة. ومن هنا نركز داخل الاتحاد على مناقشة موضوع التقريب الجغرافي بين أماكن الإنتاج والأسواق

المستهلكة وتوجيه حجم كبير من الاستثمارات الأوروبية إلى دول جنوب المتوسط بدلاً من مراكز الإنتاج الجغرافي بغرض إنشاء

شبكة اقتصادية أوروبية وسطى في غرار التكتلات الاقتصادية الأخرى، فالمصلحة الجيوبوليتيكية لأوروبا هي أن تستثمر بكثافة في جنوب المتوسط.



ناصر كامل